أيّ في (أكرم أيّهم أفضل) بين سيبويه وبقية النحاة

الأستاذ المساعد الدكتور
مرتضى إيرواني نجفى
جمهورية إيران الإسلامية
جامعة فردوسي مشهد – كلية الإلهيات
iravany@um.ac.ir

المقدمة:

حفلت كتب النحاة ومؤلفاتهم باختلاف الآراء حول المسائل النحوية الرئيسية والفرعية. ويمكن القول إنّه لا يمكن العثور على مورد اتّفقت فيه آراء النحاة بكلّ ما يرتبط به. فالمبتدأ مرفوع عند النحاة كلّهم، ولكنّهم اختلفوا في رافعه، وفي مسائل أخرى تتعلّق به.

ومن الموضوعات التي كانت مثار نقاش بين النحاة موضوع ((أيّ)). فقد ادّعى أحد النحاة أنّها لم ترد موصولة، بينما أثبت ذلك بقية النحاة حتى صار من الضرورات النحوية بشكل أغفلت أكثر المؤلفات الرأي الأول، وسكتت عنه سكوتاً يثير في ذهن القارئ تساؤلاً مؤدّاه: هل هذا السكوت نتيجة ضعفه في نظرهم أو أنّ النحاة يشكّون في صحّة نسبة هذا القول لثعلب على جلالته وحسّه اللغويّ.

وإذا تجاوزنا هذه المسألة إلى صميم ((أيّ)) الموصولة نجدها تمتاز بأمور تختلف فيها عن غيرها من الموصولات كلزومها الإضافة، وإعرابها، وجواز حذف عائدها المبتدأ وإن لم تستطل الصلة.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ استعمال ((أيّ)) موصولة في النصوص الواردة نزر، مما يجعل الحكم عليها ليس سهلاً لعدم توفر النصوص التي يمكن الاحتكام إليها. ولعلّ خير شاهد على ذلك أنّها وردت في القران الكريم في مورد واحد هو قوله عزّ من قائل ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾ مريم/٦٩.

و((أيّ)) في القران الكريم مضافة، حذف صدر صلتها وهو المبتدأ العائد إليها. وقد اختلفت آراء النحاة فيها. ومن الطبيعي أنْ ينعكس الاختلاف في توجيهها نحويا على تفسير

الآية بشكل ما، وإن لم يؤدّ إلى التضاد أو التنافر في معنى الآية بشكل عام.

ونحاول فيما يأتي استخراج الأقوال في ((أيّ)) المضمومة في نحو (أكرمْ أيُّهم أفضلُ)، فإنّه الموضع الذي وقع فيه النزاع، وعرضها بشكل يوضّح غموضها، ويزيل ما علق بها من تعقيد في اللفظ، ثمّ انتخاب أصحّ هذه الأقوال، وأقربها إلى الحسّ اللغوي، والذوق السليم، مُسْتدلين على كلّ ما يبدو أقرب إلى الصحة، وأبعد عن التعقيد والغموض.

استعمالات أيّ:

ذكر النحاة لـ((أيّ)) عدة معان واستعمالات نذكرها بشكل موجز دون التعرض لتفصيلاتها، لأنّها ليست مورد بحثنا:

الف ـ الدلالة علي الموصول، نحو: الحكامُ، يحبُّ الناسُ أيَّهم هو عادلٌ.

ب ـ الدلالة علي الاستفهام، نحو: أيُّ الكتبِ أحبُّ إليك؟

ج ـ الدلالة علي الشرط، نحو: أيَّ الكتبِ تقرأْ أقرأه.

د ـ الدلالة على معنى الكمال، فتكون صفة للنكرة، نحو: محمدٌ طالبٌ أيُّ طالبٍ، بمعنى: كامل في صفات الطلاب. وتكون حالاً للمعرفة، نحو: رأيت محمداً أيَّ طالبٍ، بمعنى: كاملا في صفات الطلابِ.

هـ ـ الوصول إلى نداء ما فيه ((ال))، بعبارة أخرى وصلة لنداء ما فيه ((ال))، نحو: يا أيُّها الإنسانُ لا تغرّنك الدنيا بإقبالها عليك.

والذي يهمنا من هذه الأقسام القسم الأول. فقد اختُلف فيه اختلافاً كبيراً، نعرض له فيما يأتي من مباحث.

أول بحث نقرأه بهذا الصدد ما كتبه سيبويه. فقد أفاض في الحديث عن ((أي)) بشكل يتناسب مع معطيات ذلك العصر، وريادة سيبويه في هذا الميدان.

ولأهميّة بحث سيبويه هذا نعرض له بشيء من التفصيل.

وتبدو أهمية ما ذكره من ملاحظة:

١- أنّ كتاب سيبويه أول نص مجمع على نسبته وصل إلينا.

٢- ذكر سيبويه رأيي شيخيه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) في ((أيّ)) مورد البحث.

٣- أنّ رأي سيبويه صار الرأي السائد عند أكثر النحاة رغم تعرضه لحملة شديدة من قبل بعض علماء القرن الرابع.

والملاحظ في كلام سيبويه أنّه عقد لـ ((أيّ)) المرتبطة بموضوعنا ثلاثة أبواب:

الأوّل منها تحت عنوان: هذا باب أيّ، وعنوان الثاني: هذا باب مجرى أيّ مضافاً على القياس، أمّا الثالث فعنوانه: هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاّ بصلة. تعرض في المبحث الأول إلى معنى ((أيّ)) الموصولة ومشابهتها لـ ((مَن)) ثم استطرد إلى احتمال الشرطية في ((أيّ))، وما يستتبعه من تغيير في الإعراب، كلّ ذلك بشكل مختصر. وخصّص أكثر مطالب البحث لـ ((أيّ)) المضافة المحذوف صدر صلتها. وسيبويه في بحثه هذا لم يسمّ ((أيّ)) هذه بهذا الاسم، بل أفردها عن غيرها بالمثال ((اضربْ أيُّهم أفضلُ)). وافتتح حديثه فيها بسؤاله شيخه الخليل عن المثال المتقدم. (سيبويه، ٣٩٨/٢). وعرّج على قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (مريم/٦٩) بالنصب في قراءة شاذة لبعض الكوفيين، في حين أنّ القراءة المشهورة التي أطبق عليها السبعة بل العشرة ((أيُّهم)) بالضم.

وذكر بعد ذلك تخريج الخليل لـ ((اضربْ أيُّهم أفضلُ)) (سيبويه، ٣٩٩/٢)، وتخريج يونس بن حبيب (سيبويه، ٤٠٠/١)، ثمّ عقّب ذلك برأيه في أنّها مبنيّة على الضمّ، وأنّ قول الخليل ويونس في جعل ((أيّ)) معربة مرفوعة وتوجيههما ذلك تنقصه الدقة اللازمة.

أمّا المبحث الثاني فمختصر لا يتجاوز الأسطر التسعة، وذكر فيه أمثلة متعددة لـ ((أيّ)) المضافة التي لم يُحذف صدر صلتها، وهي التي صلتها جملة فعلية: اضربْ أيَّهم كان أفضلَ، أو اسمية ليس صدرها ضميراً: اضربْ أيَّهم أبوه زيدٌ، أو اسمية وصدر صلتها ضمير مذكور: اضربْ أيَّهم هو أفضلُ. وهي في كلّ هذه الموارد معربة. ولم يتعرض في هذا المبحث لـ((أيّ)) غير المضافة، لأنّ عنوان البحث ((هذا باب مجرى أيّ مضافاً على

القياس)). فهو مخصّص للمضافة. أمّا غير المضافة فقد ذكرها في بداية المبحث الأوّل.

وفي المبحث الثالث عرض سيبويه أمثلة متعدّدة لـ ((أيّ)) المضافة في بعضها استفهامية، وفي بعضها شرطية، وفي بعضها الآخر موصولة. والملاحظ أنّ أكثر الأمثلة التي عرضها سيبويه في هذا الباب تظهر عليها آثار الصناعة النحوية، ويعوزها السماع والحسّ اللغويّ، وتذوّق المعنى، بل هي أمثلة معقّدة، تحتاج إلى تأمّل، ودقّة لمعرفة نوع ((أيّ)) فيها، وموقعها الإعرابيّ، لأنّ المضاف إليه فيها اسم موصول، والصلة في أكثرها جملة شرطية نحو: أيّ مَن إن يأتنا نُعطِه تُكرمْه، ونحو: أيّ من إنْ يأته منْ إن يأتنا نُعطِه يُعطِه تأت يُكرمْك. ويبدو أنّ سيبويه حاول في عرض هذه الأمثلَة بيان الاحتمالات المطروحة، وبالتالي تمرين ذهن القارئ في هذا المجال. وملاحظة المثال الثاني خير دليل على ذلك، فلا أظنّ أحداً يُسيغُ لنفسه أنْ يتكلّم بكلام كهذا، ولا يمكن لأحد يسمع هذه الجملة، ويتابع تلفّظ كلماتها أن يدرك ما يريده المتكلّم بسهولة، ويفهم ما يقصده ببداهة.

وقد صار ما ذكره سيبويه من آراء في ((أيّ)) علماً يذكره جلُّ مَن تكلّم عن إعرابها وبنائها. ولولا ذكر سيبويه رأيي شيخيه ونسبتهما إليهما بصراحة ما أمكننا الاطمينان إلى ما نسبه غيره إليهما اطميناناً كاملاً لغرابته.

أيّ في أقوال النحاة:

درج بعض النحاة على ذكر حالات أربع لـ ((أيّ)) تقدّم ذكرها.

أنْ تضاف ويذكر صدر صلتها. أنْ تضاف ويُحذف صدر صلتها. أنْ لا تُضاف ويذكر صدر صلتها. أنْ لا تضاف ويُحذف صدر صلتها. (ابن عقيل، ١٦١/١؛ السيوطي، ٦١/١؛ شرح الاشموني، ١٦٦/١)

ويمكن تقسيمها بشكل آخر يشمل كلّ حالاتها من جهة، ويسهل تصورها من جهة أخرى:

أنْ تضاف ولا يذكر صدر صلة لها. ويشمل هذا القسم أنْ تكون صلتها جملة اسمية، صدرها ضمير ((أيّ)) محذوف، نحو: سأكرم أيّهم مجتهدٌ، بتقدير: أيّهم هو مجتهد، أو تكون صلتها جملة اسمية صدرها ليس ضمير ((أيّ))، نحو: سأكرم أيّهم مقالته جيدة، أو تكون

صلتها جملة فعلية، نحو: سأكرم أيّهم فاز بالجائزة. وعبارة ((لا يذكر صدر صلة لها)) تشمل هذه الحالات الثلاث.

القسم الاخر: ويشمل ((أيّ)) غير المضافة أو المضافة وقد ذكر صدر صلتها.

وهذا التقسيم أسهل وأشمل من التقسيم الآخر. ومحل بحثنا القسم الأول من هذا التقسيم، وهو أنْ تضاف ولا يذكر معها صدر صلة، نحو: سأكرم أيّهم موفقٌ.

فالبحث في هذا المثال ونحوه سواءً قلنا بموصوليّة أيّ كما هو مشهور بين المتأخرين أم لا. فاختلاف النحاة ينحصر في أيّ هذه:

موصولة معربة ومبنيّة:

وإليه ذهب سيبويه. أمّا كونها مبنيّة فهو الذي صرّح به بقوله((وأرى قولهم: اضرب أيُهم أفضلُ على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا في الآنَ إلى غدٍ)) (الكتاب، ٤٠٠/٢) ونقله كلّ من تعرض لرأى سيبويه في((أي)).

وكون ((أيّ)) في هذا معربة يدلّ عليه ما نقله عن ((هارون أنّ ناساً وهم الكوفيون يقرءونها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرُر على أيّهم أفضلُ فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي، لأنك تنزّل أيّا ومَن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام)). (الكتاب، ٣٩٩/٢). ومراده من أجرائها مجرى الذي أنها بمعنى الذي في أنها موصولة.

فسيبويه قد قبل لغة النصب، لأنّه نقل هذه القراءة عن هارون ونسبها لبعض الكوفيين وهي قراءة شاذة، ولم يردّها أو يضعّف اللغة التي وردت بها كما هو شأنه في موارد أخرى، بل عقّب على ذلك بقوله: وهي لغة جيدة. وهذا يؤكد ما ذكرناه من قبوله الإعراب في ((أيّ))، لأنّه لو لم يقبله لعقب على هذه القراءة كما عقّب على قراءة محمد بن مروان السدّي في قوله تعالى ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ هود/٧٨ بقول ابي عمرو بن العلاء: لقد احتبى ابن مروان في ذه اللحن، يعني اشتمل باللحن. (الكتاب، ٣٩٧/٢). في حين أنّ بعض النحاة استدلّ بهذه القراءة على جواز مجيء ضمير الفصل قبل الحال.

ومحصّل النصّين عن سيبويه أنّه يجوّز في ((أيّ)) حالة إضافتها وحذف صدر صلتها الإعراب والبناء.

والذي يبدو لي من النصين أنّ اختلاف سيبويه مع شيخيه ليس في أصل ((أيّ)) المضافة المحذوف صدر صلتها مطلقا هل هي معربة أو مبنيّة، بل الخلاف في ((اضرب أيُّهم أفضلُ)) المضمومة. أمّا ((أيّ)) المنصوبة أو المجرورة فلا خلاف في أنّها معربة.

والعلماء تجاه رأي سيبويه في بناء ((أيّ)) هذه على قسمين:

القسم الأوّل: خطّأ سيبويه في رأيه هذا، من هذا ((سمعتُ أبا إسحاق يقول: ما بيّن لي أن سيبويه غلط في كتابه إلاّ في موضعين هذا أحدهما)). (النحاس، ٢٤/٣). ولا يبعد أنْ يكون مَن ذكر قول الزجاج فيما بعد (ابن هشام ٨١/١) نقله عن النحاس. وأبو اسحاق هذا هو الزجاج وهو أحد شيوخ النحاس.

وقد ذهب النحاس إلى أبعد من هذا حين ذكر أنّه ما علم أحداً من النحويين إلاّ وقد خطأ سيبويه في هذا (إعراب القرآن، ٢٤/٣).

ولم يذكر النحاس أسماء مَن خطّأ سيبويه، كما أنّ كتب النحو التي ألّفت بعده وتعرضت لتخطئة سيبويه لم يرد فيها غير هذين، فلم تنسب التخطئة إلى غيرهما.

القسم الثاني: استقبل رأي سيبويه بالقبول، وبه قال، وإليه مال حتى صار رأي البصريين الذي إليهم ينسب، وعنه يدافعون. فأحد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين القول في أيّ الموصولة هل هي معربة دائماً أو مبنيّة أحياناً (الأنباري، الانصاف، ٧٠٨/٢). وهذا يعني أنّ رأي سيبويه صار علماً للبصريين في مقابل الكوفيين الذين ذهبوا إلى إعرابها مطلقاً. ولولا تلقّى رأي سيبويه بالقبول عند المصريين ما صار مذهبهم ورأيهم، أو رأي أكثرهم. (الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٢٠/٢، المفتي، ٤٢٣/٢)

فهل يعقل ما ذكره النحاس من أنّه لم يَرَ أحداً لم يغلّط سيبويه في ذلك؟ وهل يناسب هذا القول ما نراه عند بقيّة النحاة من متابعتهم سيبويه، وأخذهم برأيه؟

ولم يقتصر تأييد رأي سيبويه، والأخذ به على البصريين فقط؛ بل تعداه إلى غيرهم حتى صار رأيا لجمهور النحاة والمعربين. (السمين الحلبي، ٥١٧/٤؛ السيوطي، ٩١/١؛

المدني، ٥٥/٢). ومنهم من يبتدأ بذكر رأي سيبويه، ثمّ يذكر الأقوال الأخرى، (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢٨٥/١؛ تسهيل الفوائد، ٣٥)، وقد يضعفها ويبيّن نواقصها. وهذا صريح في ردّها، وقبول رأي سيبويه. (ابن يعيش، ١٤٥/٣؛ ابن أم قاسم، ٤٤٩/١ - ٤٥٠).

والذي أراه توفيقا بين هذين رأى سيبويه وقول النحّاس أنْ يكون مراد النحاس ليس تخطئة سيبويه في بناء ((أيّ))، بل في تعليله سبب بنائها. فقد أثبت جلّ النحويين موصولية ((أيّ))، وأنّها في ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم/٦٩ موصولة، وهي عند القراء العشرة مضمومة. يضاف إلى ذلك أنّ جلّ النحاة أخذ على سيبويه تعليله البناء، وليس أصل البناء كما سيأتي.

يبقى أنّ نسبة ((فإذا حذفوا المبتدأ ألزموا أيّا الضمّ)) لسيبويه (الوراق، ٢٦٩) بحاجة إلى توجيه، لأنّه كرّر وجوب البناء بقوله ((والأقوى عندي من هذه الأقوال قول سيبويه، وإنّما وجب بناء أيّ في هذه الحال...)). ولكنه قال بعد ذلك ((وبعض العرب على الأصل...) (المصدر السابق، ٢٧٠)

معربة فقط:

وهو رأي الخليل (سيبويه، ٣٩٨/٢)، ويونس (المصدر نفسه، ٤٠٠/٢) والأخفش (العكبري، ١١٦/٢) والمبرّد (النحاس، ٢٤/٣)، والزجاج (معاني القرآن، ٣٤٠/٣) من البصريين، وهو مذهب الكوفيين. (الأنباري، الإنصاف، ٧٠٩/٢، المفتي، ٤٢٣/٢).

وبعض هؤلاء صرّح بعدم صحة القول بجواز البناء كالكوفيين والزجاج والنحاس كما مرّ. وبعضهم لم يشر إلى بطلان البناء وردّه، بل خرّج المورد بما يتماشى والقول بالإعراب. ففي مثل: اضرب أيّهم أفضل يحاول إعراب ((أيّ)) مبتدأ أو خبراً، لا مفعول به في محلّ نصب.

وقد استُشكل على رأي الخليل هذا بقول الشاعر:

إذا مـــا لقيـــت بـــني مالـــكٍ فســـلِّم علـــى أيُّهـــم أفضـــلُ

فإنّه يؤدّي إلى أنْ يفصل بين حرف الجرّ ومعموله بقول (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٩٩/١؛ ابن أم قاسم، ٤٤٩/١) كما سيأتي.

والذي أراه أنّ هذا الاشكال لا يلزم الخليل، لأنّ ((أيّ)) ليست معمولة لحرف الجر عنده حتى يستشكل عليه بهذا، بل هي معمولة للمجرور المقدر، ويكون المقدر معمولاً لحرف الجرّ.

بيد أنّ اشكالاً آخر ذكر في هذا المجال مفاده أنّه لا يجوز حذف المجرور ودخول حرف الجرّ على معمول معموله. (ابن هشام، ٧٨٣/١).

فهذان اشكالان أُريدا على توجيه الخليل للمثال، الأول لابن مالك والثاني لابن هشام. ويبدو أنّ الايراد الثاني أوجه من الأوّل. ولا يبعد أنْ يكون ابن هشام اطلع على اعتراض ابن مالك فلم يجده موجها فتغافل عنه ولم يذكره وهو يعقّب على قول الخليل، لأنّه كثيراً ما ينقل عن ابن مالك، وهذا يدلّ على أنّه كان مطّلعاً على رأيه.

والذي تجدر الإشارة إليه أنّ المبرّد رغم اقتباس كتابه المقتضب من كتاب سيبويه، حتى يمكن أن يقال إنّه كتاب سيبويه بعبارة ثانية، لم يتعرض إلى ((أيّ)) الموصولة من جهة بنائها أو إعرابها، بل اكتفى بذكر بعض الأمثلة التي ذكرها سيبويه لبيان الاحتمالات الخاصة بـ ((أيّ))، وتمييز الاستفهامية عن التي للجزاء أو الموصولة. ولكن النحاس نقل عن شيخه أبي الحسن بن كيسان عن شيخه المبرد ما يدلّ على أنّها معربة.

ويبدو من كلام ابن الشجري أنّه ذهب إلى إعراب ((أيّ)) كذلك، لأنّه ذكر أولا أنّها معربة في جميع أحوالها، ثمّ عقّب على ذلك بأنّ سيبويه حكم ببنائها حالة إضافتها وحذف صدر صلتها. (الأمالي الشجرية، ٢٩٧/٢).

رأي ثعلب: ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) - كما نُقل عنه - وهو من الكوفيين إلى أنّ ((أيّ)) لا تُستعمل موصولة أصلاً، فهي ليست من الموصولات (ابن هشام، ٨٢/١). ومستنده في ذلك أنّه لم يُسمع: أيّهم هو فاضل جاءني، بمعنى: الذي هو فاضل جاءني. وهذا رأي جدير بالوقوف عنده، والتأمّل فيه، لأنّه إذا ثبت عدم استعمال ((أيّ)) في نصوص صريحة بمعنى الموصول فكيف حكم النحويون بكونها بمعنى الذي، وكيف جعلوا لها حالات أربع؟ وهل يمكن أنْ يبنى النحويون مطلباً على لا شيء؟ ويأصّلوا أصولاً لا أساس لها؟ ويمضي لاحقهم على سابقهم في موضوع لم يرد فيه استعمال أبداً.

وكيف تذوّقوا نصوصاً على خلاف ما تذوّقها ثعلب. ولو كان النزاع في نصّ واحد قال النحاة فيه شيئاً، وقال ثعلب شيئاً آخر، لأمكن احتمال إصابة ثعلب في ذلك. أمّا مع ورود نصوص متعددة فيصعب تصور ذلك. يضاف إلى ذلك أنّ ما نسب إلى ثعلب لم أتمكن من رصده في كتب المتقدمين للتأكد من صحته. غاية الأمر أنّ ابن أم قاسم المعاصر لابن هشام ذكر ذلك أيضاً، ولم يشر إلى مصدره. (توضيح المقاصد والمسالك، ٤٤٧/١).

وقد انحصر الرد على ثعلب بما تداول نقله بين النحاة، وتكرر في كتبهم، وهو:

إذا مـــا أتيـــتَ بـــني مالـــكٍ فســـلمْ علـــى أيُهـــم أفضـــلُ

حيث جاء ((أيُهم)) مضموماً بعد ((على)). ولو كانت غير موصولة لكانت استفهامية أو شرطية. ولا يمكن اعتبارها شرطية، لأنّ الشرطية بحاجة إلى فعلين، ولا فعل بعدها، كما أنّها لو كانت شرطية لوجب إعرابها مجرورة.

أمّا كونها غير استفهامية فيمكن ملاحظته في:

١- دخول حرف الجر عليها، وهو يقتضي مجروراً، و((أيّ)) غير مجرورة لفظاً، والاستفهامية معربة فيجب جرّها.

٢- لا يمكن ادّعاء أنّ حرف الجرّ معلّق عن العمل هنا بالاستفهام، كما تعلّق أفعال القلوب، لأنّ حروف الجرّ لا يدخلها التعليق وبعبارة أدقّ: لم يطرح التعليق في موضوع حروف الجر.

٣- يُضاف إلى ذلك أنّ دخول حرف الجرّ يقتضي متعلَّقاً له، وهو هنا الفعل ((سلم))، إذ لا عامل غيره. وهذا يعني أنّه عمل في الجار والمجرور ما قبله. والاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله. (الحمصى، ٣٥/١). وعليه فلا يمكن تصور الاستفهامية ببساطة دون إيراد.

ويمكن لثعلب أنْ يُجيب بأنّ هذا الردّ مبنيّ على أساس رواية البيت بالضم، وهي الرواية المشهورة بين النحاة. فإذا أخذنا برواية الجرّ ((على أيِّهم)) (ابن عقيل ١٦١/١؛ الدسوقي، ٨٣/١) اندفع القسم الأوّل من الردّ، وهو أنّ حرف ا لجرّ بحاجة إلى مجرور. ويمكن اعتبارها استفهامية مجرورة بحرف الجرّ قبلها. ولا يرد الإشكال الثاني وهو أنّه لا يجوز

تعليق حرف الجرّ عن العمل، لأنّ ((أي))مجرورة على هذه الرواية. وبقى الشقّ الأخير، وهو أنّ الاستفهامية لا يعمل فيها ما قبلها لصدارة الاستفهام، فيمكن أنْ يُوجّه ذلك بالضرورة التي يستند إليها النحاة كثيرا مثلا.

وإذا كان تضعيف قول ثعلب بالاستدلال برواية البيت بالضم((أيُّهم)) ليس كافيا أمكن إضافة دليل آخر هو سؤال سيبويه شيخه الخليل عن قولهم:اضرب أيُّهم أفضلُ، فهو يفيد بوضوح أنّ هذا الاسلوب مستعمل، وأنّ هذه الجملة صحيحة لا غبار عليها، وهذا يؤكد ضعف ما نسب لثعلب من أنّ ((أي)) لم ترد موصولة في كلام العرب، لأنه لا يمكن حملها على شيء غير الموصولية. (سيبويه، ٣٩٨/٢). وهذا يدلّ على قبوله وسماعه. كما أنّ قول الجرمي (ت ٢٢٥هـ): من حين خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: اضربْ أيّهم أفضلُ، أيّ كلهم ينصب. (الأنباري، الانصاف، ٧١٢/٢؛ ابن يعيش، ١٤٦/٣؛ ابو حيان، ٢٨٨/٧). وهذا يدلّ على أنّه سمع ذلك بهذا المعنى مكرّراً.

ولم يلقَ رأي ثعلب استقبالاً من قبل النحاة، لا من جهة قبوله والأخذ به، ولا من جهة ذكره. فقليل من النحاة مَن ذكره وأشار إليه. ويكفي شاهداً على ذلك أنّه لم يذكر في كتب المتقدمين التي رجعت إليها تستوي في ذلك كتب النحاة أو كتب التفسير التي عنيت بالمباحث النحوية.

زمان العامل في أيّ:

إنّ العامل في جلّ الأمثلة التي استشهد النحاة بها لـ ((أيّ)) الموصولة مستقبل. سواء كان مضارعاً أو أمراً. والآية والبيت خير دليلين على ذلك. يضاف إلى ذلك مثال النص المروي عن أي عمر الجرمي: اضربْ أيّهم أفضل، فإنّ العامل في الجميع مستقبل. وقد خلت كتب المتقدمين التي رجعت إليها من شرط في ((أيّ))، ولكن بعض كتب المتأخرين أشارت إلى ذلك إشارة عابرة تتمثل في اشتراط الكوفيين للعامل الاستقبالَ والتقديم بخلاف البصريين (الرضي، ٧٤/٢؛ الأزهري، ١٣٥/١؛ الأشموني، ١٦٧/١؛ الحمصي، ١٣٥/١؛ الصبان، ١٦٧/١؛ الخضري، ٧٩/١). وقد استند هؤلاء جميعاً في هذا إلى ابن مالك النحوي حيث قال: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين. (ابن مالك، تسهيل الفوائد،

٣٤/١؛ شرح التسهيل، ١٩٩/١).

وقول ابن مالك هذا مستمدّ من جواب الكسائي عندما سئل عن علّة عدم جواز: أعجبني أيّهم قائمٌ، فأجاب: أيّ كذا خلقت، أي: كذا وضعت. (الرضي، ٤١/٢).

ويبدو أنّ الكسائي منع من أنْ يعمل الماضي في ((أيّ))، فسُئل عن علة ذلك على عادة النحاة الذين حاولوا تعليل كلّ ظاهرة وحكم، فحاول الكسائي بيان ذلك بأنّ العرب استعملته هكذا وكفى، فقال: أيّ كذا خُلقت، أي: كذا استعملت.

ومما يلفت النظر تعبير بعضهم عن جواب الكسائي ((فلم يكن له مستند، إلاّ أنّه قال كذا خلقت، يعني كذا وضعها الواضع، فقال له السائل استحييت لك يا شيخ)). (المصدر السابق). وقول بعضهم ((فلم يلمح له وجه المنع)) (الازهري، ١٣٦/١). وهما تعبيران لا أراهما مناسبين في حقّ الكسائي من جهة، ولا يتماشى مع ما يُعرف عنه في مسائل النحو من عدم التعليل للمسائل، بل الاستناد إلى الاستعمال اللغوي، لذا قال: أيّ كذا خلقت، يريد: هكذا استعملت، وكفى.

وحاول ابن السراج (ت٣١٦هـ) تعليل ذلك بما ملخصه أنّ ((أيّ)) وضعت للعموم والإبهام، والإبهام لا يتحقق إلاّ في المستقبل، وهو – المستقبل-يدلّ على الإبهام كذلك، بعبارة أخرى عمل ما يدلّ على الإبهام في الذي يدلّ على الإبهام (الأزهري، ١٣٦/١). وقد اعترض على ذلك بأنّ الإبهامين مختلفان، ولا تعلّق لأحدهما بالآخر (الرضي، ٤١/٢) أمّا إذا كان العامل ماضياً فإنّه لا يقع إلاّ على الشخص (الزمن) المعين. وهذا يخالف ما وضعت ((أيّ)) له. (الأزهري، ١٣٦/١). وهو اعتراض فيه ما فيه، لأنّه لّما كان كلّ واحد منهما مرتبطا بالإبهام كان بينهما تناسب، فعمل أحدهما في الثاني. وما المانع في ذلك؟

ويستطيع القارئ أن يلاحظ أنّ رأي الكسائي والكوفيين شقّ طريقه إلى البحث النحوي فحاول ابن السراج توجيه قول الكسائي، كما نقل الرضي مضمون هذا التوجيه عن ابن الباذش. (شرح الكافية، ٤١/٢).

وإذا كان البصريون ومن حذا حذوهم من المتأخرين يلهثون وراء التعليل والتوجيه للظواهر النحوية، وقد عُلّل ما ذهب الكسائي إليه بما نقل عن ابن السراج البصري المشرب،

وهو ممن قيل في حقه:ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج.(السيوطي، بغية الوعاة،١٠٩/١)فكيف يقبل قول ابن الحاجب في رد قول الكسائي هذا وفي تقديم عامله عليه (وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين).(شرح الكافية للرضي، ٤١/٢). وقول ابن مالك أنْ لا حجة لهم فيما ادّعوه إلاّ كون ما ورد جاء على وفق ما قالوه. (شرح التسهيل، ١٩٩/١).

أمن البحث العلمي تغافل ما ورد عن العرب، وتوجيه ابن السراج، والاصرار على أنّه لا دليل للكوفيين على مدعاهم. وأيّ دليل أفضل من احتذاء كلام العرب في هذا. فإن لم يجعل ما ورد عن العرب أساساً للتقعيد النحوي، فما المعيار في ذلك؟

علّة بناء أيّ:

من الطبيعي أنْ يعلّل سيبويه بناء ((أيّ)) حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، لأنّها في هذه الحالة خارجة عن حكم بقية الحالات التي أعربت فيها، لأنّه في تجويزه بناءها خالف رأي شيخه، والمخالف يحتاج إلى ما يوجّه به مخالفته.

وقد ذكر في تعليله أنّ: اضرب أيُّهم أفضل، استعمل استعمالاً يخالف بقية أخواته من الموصولات، فلا يقول عربي: الذي أفضل فاضربْ، حتى يقول: الذي هو أفضلُ فاضرب، وكذلك لا يقول: اضربْ من أفضلُ حتى يقول: اضرب من هو أفضلُ، فلما قيل: اضربْ أيّهم أفضل، بنيت حين جاءت مجيئاً لم تجئ أخواتها عليه إلاّ قليلا، واستعملت استعمالاً لم تستعمله أخواتها إلاّ ضعيفا. (الكتاب، ٤٠٠/٢). وعلة الضعف أنّ حذف صدر الصلة العائد في بقية الموصولات ضعيف إلاّ عندما تطول الصلة.

ولعمري لقد حاول سيبويه في توجيهه هذا تعليل البناء، وتقريره، وأسعفه على ذلك تسلطه الكامل على الأساليب اللغوية واستعمالاتها، فأشار إلى ((يا أللهُ))، و((ما زيدٌ إلاّ منطلق)) في ثنايا بحثه لدعم رأيه، والتدليل له. وهذا أمر غير بعيد عن إمام النحاة، ورائد بحوثهم العميقة في هذا. ولكن يبقى في النفس شيء مما استدل به، وهو قوله: خالفت بقية أخواتها:

فإن كان مراده خالفت بقية الموصولات في حذف صدر الصلة منها - وإليه ذهب

بعضهم في تقرير مراد سيبويه (النحاس، ٢٤/٣) - فقد حذف صدر الصلة من ((أكرم أيّاً أفضل)) ولم تبنَ به بل أُعربت. فإذا كانت العلة حذف العائد فقد حذف من الجملة الثانية ولم يلحقها البناء، فهذا يدلّ على أنّ علّة البناء شيء آخر.

ولم نعدم من يجيب عن سيبويه ويدافع عنه ممّن يحاول ذكر توجيه، ويستهويه الإصرار على موقفه بأنّ ((أيّ)) في المثال الثاني استحقت البناء لما حذف صدر صلتها طبقاً لما قرّره، ولكنّها بعد حذف المضاف إليه، وبعبارة أخرى بعد قطعها عن الإضافة أُعربت فرقاً بينها وبين ((أيّ)) مورد البحث.

وإن كان مراد سيبويه من عبارته أنّ ((أيّ)) خالفت بقية أخواتها في جواز حذف صدر الصلة وإن لم تستطل الصلة، فلِمَ بنيت عند حذف صدر الصلة وإن استطالت، نحو: ((أكرمْ أيّهم فائز في المسابقة))؟؟ نعم قد يقال إنّها استحقت عند استطالة الصلة الإعراب، ولكنها بنيت جرياً للباب على نسق واحد.

ثمّة عبارة أخرى في تقرير سيبويه علة البناء لم استطع استظهار كلامه منها: ((ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئا لم تجيء أخواته عليه إلاّ قليلا، واستعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلاّ ضعيفاً، وذلك أنّه لا يكاد عربيّ يقول: الذي أفضل فاضرب.... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلاّ قليلا)). (الكتاب، ٤٠٠/٢)

والملاحظ هنا أنّ بقية الموصولات مبنيّة في نظر النحاة، فإذا كانت المباينة سبباً في اختلاف ((أيّ)) عن غيرها، وغيرها مبنيّة، وجب أنْ تكون ((أيّ)) معربة تبعاً لذلك لا مبنيّة كما يحاول تقريره.

وقد يقال في توجيه كلام سيبويه، والدفاع عنه، إنّ ((أيّ)) مفروغ من إعرابها، وهو ليس بصدد الحديث عن إعرابها، فلمّا كان إعرابها متفقاً عليه، والحديث في بنائها وفي علّة ذلك ذكر أنّه لّما خالفت بقية أخواتها من الموصولات في حذف صدر الصلة خرجت عن الإعراب إلى البناء، أي خرجت عما هو متّفق عليه في غير هذا المورد.

ولكن يشكل على هذا أنّ السياق لا يحتمله، فهو لم يذكر الإعراب فيها كي يكون

أصلاً لها ثمّ يفرّع عليه البناء، كما أنّ الأمثلة التي ذكرها تتركّز في بقية الموصولات ومقارنتها بـ((أيّ))، وليس في حالات ((أيّ)) المتعددة حتى يمكن احتمال تصور أنّه بصدد الحديث عن مفارقة ((أيّ)) مورد البحث عن بقية أنواعها.

ولولا سياق كلامه وهو يوجّه البناء لقلت إنّه بصدد الحديث عن علة إعراب ((أيّ)) من بين بقية الموصولات.

واحتمال التقديم والتأخير في كلامه، وتغيير بعض الكلام عن موضعه لا يمكن الاطمئنان إليه، والاستناد عليه.

والذي نراه أنّ ((أيّ)) مورد البحث تخالف بقية أنواع ((أيّ)) المعربة في أنّها قد تأتي مبنيّة، وليست مخالفة لبقية الموصولات قاطبة - وإن خالفتها في شأن من شئونها- فكان الأجدر في المقايسة أنْ يقارنها ببقية أنواع ((أيّ)) كي يشير إلى علّة بنائها، وخروجها عن حكمها، لا أنْ يقارنها ببقية الموصولات التي خرجت عنها كلّ أنواع ((أيّ)) لا المضافة المحذوف صدر صلتها فقط وهي مو البحث، والعلة التي ذكرها النحاة لخروج ((أيّ)) عن بقية الموصولات لزومها الإضافة التي هي من خصائص الأسماء فابتعدت عن مشابهة الحرف التي تقتضي البناء.

وعلى هامش الحديث عن رأي سيبويه في علّة بناء ((أيّ)) المضافة المحذوف صدر صلتها تجدر الإشارة إلى أنّه نُقل عن الزجاج أنّه استشكل على سيبويه في قوله هذا محتجاً بأنّه أعرب ((أيّا)) وهي منفردة غير مضافة بحجة أنّها تضاف كما في ((أيّهم))، فكيف يبنيها وهي مضافة كما في مورد البحث. (النحاس، ٢٤/٣)

ويمكن توضيح اشكال الزجاج أنّ سيبويه وهو يوجّه علة إعراب ((أيّ)) غير المضافة ذكر أنّها إنّما أعربت لأنّها يمكن إضافتها، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوّز بنائها وهي مضافة تحقيقاً كما هو الحال في ((أيّهم أفضل))، بعبارة أخرى إذا كان إمكان الإضافة ولم تكن موجودة فعلاً سبباً في إعراب غير المضافة، فكيف تكون الإضافة الموجودة حقيقة لا تؤدي إلى اعراب ((أيّهم....)).

ويبدو أنّ النحاس نقل هذا عن الزجاج سماعاً، لأنّه ممّن أخذ عنه، أو نقله من كتاب

غير ((معاني القرآن وإعرابه))، لأنّ هذا الاحتجاج على سيبويه لم أره في هذا الكتاب عند ردّه على رأي سيبويه. كما أنّ التعليل الذي نسبه الزجاج لسيبويه في إعراب ((أيّ)) وهو مورد بحثنا وحاول بواسطته الردّ على سيبويه في جواز بناء ((أيّهم)) لم أجده في مباحث سيبويه عن ((أيّ)). ولعلّه ذكره في مورد آخر، أو استشفه الزجاج من جملة كلامه.

وممّا يستطرف أنّ استدلال الزجاج لردّ رأي سيبويه في جواز بناء ((أيّهم)) حالة إضافتها نفسه استخدمه الشهاب القاسمي في الدفاع عن سيبويه وتأكيد بنائها، وردّ المنتقدين له بشكل آخر،وتقرير مختلف هو أنّه عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لما بعدها لدلالة الإضافة عليه، بدليل افتقار المضاف إلى المضاف إليه كي يظهر معناه. أمّا عند عدم الإضافة لفظاً فإنّ الاحتياج إلى المضاف إليه يخفى، ومن المعلوم أنّ الاحتياج الظاهر أشدّ تأثيراً في مشابهة الحرف من الاحتياج الخفي، لذا كانت ((أيّ)) حالة الإضافة مبنيّة على حين أنّها عند عدم الإضافة معربة. (الحمصي، ١٣٦/١).

وهذا الاستدلال شبيه بما وجّه به ابن مالك علة البناء في هذه الحالة. فذكر أنّ ((أيّ)) الشرطية والاستفهامية أعربت قولاً واحداً لمخالفتها بقية أسماء الشرط والاستفهام لإضافتها، وموافقتها في المعنى ل ((بعض)) إن أضيفت إلى المعرفة، ول((كلّ)) إن أضيفت إلى النكرة. والموصولة أضيفت بخلاف غيرها من أسماء الموصول، بيد أنّها لتضاف إلى المعرفة دائما، فوافقت في المعنى بعضاً دون كلّ، فضعف بذلك موجب بنائها، فكان لها وجهان: الاعراب والبناء. وكانت حالة إضافتها وحذف صدر صلتها أولى بالبناء لتنزيل المضاف إليه فيها منزلة صدر الصلة، فنزلت حينئذ منزلة غير المضاف لفظاً ولا نيّة. أمّا إعرابها حالة حذف المضاف إليه ـ وهو محل الردّ ـ فلظهور تمكّنها في الإضافة، لاستغنائها بمعناها عن لفظ الإضافة، ولحوق التنوين فيها ((أيّا)) يزيدها شبهاً بـ ((كلاً)). علماً بأنّ التنوين هنا عوض عن المضاف إليه. (شرح التسهيل، ٢٠٩/١)

وخلاصة كلامه أنه في حالة الإضافة وحذف صدر الصلة يُنزل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فتكون أي كأنها غير مضافة فلحقها البناء بعكس غير المضافة.

وقد حوت نقول بعض العلماء عن سيبويه في هذا المجال أقوالا كان يصعب التأكد منها، لاحتمال وجودها في غير موضعها، أو لاستنتاجهم إيّاها من مباينة النحوية. أمّا اليوم

فيمكن مراجعة كتاب سيبويه بسهولة لتوفّره بأكثر من طبعة محقّقة. وقد راجعته للتأكّد من وجود ما نسب لسيبويه. وقد استعنت إضافة لذلك بفهرسين موضوعيين لمباحثه النحوية التي حرص واضعاهما على ذكر كلّ شيء ولو بشكل جملة واحدة. وأحد هذين الفهرسين من صنع محمد عبدالسلام هارون محقق الكتاب، ويقع ضمن الجزء الخامس المخصص للفهارس الفنّيّة. والفهرس الثاني مصنف مستقل يحمل عنوان (فهارس كتاب سيبويه) وضعه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، ويقع في أكثر من ألف صفحة، ما ترك شاردة ولا واردة في الكتاب إلاّ ذكرها في فهرسه. لذا يمكن القول باطمينان كامل إنّ بعض ما نُسب لسيبويه لا يوجد في كتابه. فقد نقل عنه إضافة لما تقدّم ((أنّ أيّهم مبنيّة على الضمّ، لأنّها خالفت أخواتها واستعمل معها حرف الابتداء، تقول اضرب لأيّهم أفضلُ يريد أيّهم هو أفضل)) (الزجاج، ٣٤٠/٣). فالقسم الثاني من التعليل وهو دخول لام الابتداء عليها لم أجده في الكتاب. ولم يتبيّن لي وجه ملازمة دخول حرف الابتداء مع بناء ((أيّ))، فقد دخلت على المعربات كثيراً، وإن جاز دخولها على المبنيّات كذلك كما في قوله تعالى ((إنّ هذا لهو القصص الحق)) (آل عمران/٦٢)، ودخولها على حرف الجرّ كما في ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر/٢).

ونقل آخر عن سيبويه ((أنّ أيّهم بنى علي الضمّ إذا هي أخت الذي ولما - الظاهر الصحيح ما - وخالفتهما في جواز الإضافة فأعربت لذلك، فلمّا حذف من صلتها ما يعود عليها ضعفت فرجعت إلى البناء)). (ابن عطية، ٢٦./٤). فهذا الكلام وإن كان في بعضه موافقاً لما في الكتاب، فإنّ سيبويه لم يصرّح باختلاف ((أيّ)) عن بقية الموصولات بإضافتها، بل صريح كلامه أنّ الاختلاف في حذف صدر الصلة، وليس في الإضافة. كما أنّ عبارة ((في جواز الإضافة فيها)) لا يستقيم مع عدّ النحاة ((أيّ)) ممّا يجب إضافته.

ومما نُسب إليه ولم أعثر عليه في الكتاب بنصّه وتفصيله ((قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب أيّا أفضل ولا يبنى أيضاً على الضم قياساً على اضرب أيّهم أفضل لأنّ ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب إلاّ ايا افضل منصوبا ولو قال لقلنا)). (الرضي، ٥٧/٢).

الفارسي:

ولقد كان موقف أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) من هذه المسألة خلاف موقف الزجاج والنحاس وغيرهما، فانتصر لسيبويه محاولاً توجيه بناء ((أيّ)) حالة حذف صدر صلتها، والعلاقة بين ((أيّ)) وحذف الصلة. فذكر أنّ الموصول يتبيّن بالصلة، والصلة إنّما تكمل بالعائد، بعبارة أخرى أنّ العائد هو الموضّح، فإذا حذف العائد حذف الموضّح أو ما هو بمنزلة الموضّح فبنيت لذلك كما بنى ((قبل)) و((بعد)) عند حذف موضحهما، وهو المضاف إليه. (ابن الخشاب، ٣٠٩)

وقد عبّر بعضهم عن كلام الفارسي بشكل آخر هو أنّه حذف منها ما الكلام مفتقر إليه. (ابن عطية، ٢٦/٤).

ولا يعدو هذا التوجيه ما ذكر عن البصريين من أنّ علّة البناء ضعفها بسبب حذف الصلة فردّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس، وهو يقتضي بنائها لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام، لكنّها أعربت حملاً على نظيرها وهو بعض، وعلى نقيضها وهو كلّ. فلمّا دخلها النقص بحذف العائد ردّت إلى الأصل على مقتضى القياس. وهي مع ذلك خرجت في استعمالها بحذف العائد عن بقية أخواتها الموصولات، وكلّ شيء خرج عن بابه زال تمكنه، فوجب أنْ تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها. (الأنباري، ٧١٣/٢)

والذي أراه أنّ توجيه الفارسي ومن حذا حذوه يمكن أنْ يناقش بأمور:

الأول: أنّ البناء في هذه الحالة ليس لازماً لـ ((أيّ)) بل ذكر سيبويه أنّ الاعراب فيها لغة جيدة. (الكتاب، ٣٩٩/٣).

الثاني: أنّه في ((احترم أيّاً أفضلُ)) حذف صدر الصلة ولم تُبن، فما بالها بُنيت في ((احترم أيُهم أفضلُ)) والكلام مفتقر إلى صدر الصلة في الأولى كما هو مفتقر إليها في الثانية.

الثالث: أنّ بناء ((قبل)) و((بعد)) عند حذف المضاف إليه ليس لازماً كي يقاس عليه.

وكلام الرضي في بيان علة البناء يشبه إلى حدّ كبير ما ذكره الأنباري عن البصريين، فذكر أنّ شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها فبأدنى سبب يرجع إليها.

(شرح الكافية، ٥٧/٢) ثمّ وضّح ذلك بما نقلناه عن أبي علي الفارسيّ آنفا.

ويلاحظ ممّا نقلناه وغيره (الوراق، ٢٦٩) أنّ علّة البناء تدور حول حذف صدر الصلة، وإن اختلفت عباراتهم في ذلك.

ابن الطراوة:

نُقل عن سليمان بن محمد بن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) أنّ ((أيّ)) في قوله تعالى ((ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا)) (مريم/٦٩) قُطعت عن الإضافة فبنيت. والضمير((هم)) مبتدأ،ومابعده خبره.(ابن هشام، ٨٢/١). ويمكن في هذا الصدد ملاحظة:

١- لم يبيّن النقل هل الأمر مختص بالآية الكريمة فقط لتخريج القراءة المشهورة، ولاعلاقة له ببقية الموارد أوأنّ هذا الإعراب يسري إلى بقية الموارد فتكون ((أي)) مبنيّة في كل مثال شبيه بهذا، مثل ((يعجبني أيُهم أفضل)) وعليه فهو رأي جديد

٢- الظاهر من الكلام أنّ ((أي)) في هذه الحالة مبنيّة فقط، لا يجوز فيها الإعراب، لأنّها مقطوعة عن الإضافة مثل ((قبل)) و((بعد)).

وقد ردّ ابن هشام قول ابن الطراوة بدليلين (المصدر نفسه):

الف ـ رسم الضمير ((هم)) في القرآن متصلاً بـ ((أيّ)) فلو كان مبتدأ لوجبت كتابته منفصلة، لأنّه ضمير رفع على فرض ابن الطراوة. وفي كتابته متصلاً دليل على إضافته.

ولم يرق هذا الردّ لبعض النحاة، فأشكل على ابن هشام بأنّ في رسم المصحف أشياء تخالف الخط المصطلح عليه. (الدماميني، ١٦٩/١؛ الشمّني، ١٦٩/١؛ الدسوقي، ٨٣/١) وأضافوا إلى ذلك أنّ ابن هشام استند إلى هذا في باب ((لات)).

ب ـ أنّ الاجماع قائم على أنّ ((أيّ)) إذا لم تضف أُعربت، فليفرض هنا أنّها غير مضافة، وعندئذ تكون معربة غير مبنيّة. وقد عبّر الشمّني عنه بأنّه ((ردّ منقدح لا إشكال في صحته)).

ويبدو لي قبل التسليم بهذا الردّ أن يُبحث عن رأي ابن الطراوة في ((أيّ)) إذا لم تُضف هل هي معربة كما يرى ذلك بقية النحاة، أو مبنيّة؟ فإن كان الثاني فلا يسلم ردّ ابن هشام عليه، لأنّه لا يسلّم بإعرابها حالة عدم الإضافة. وإجماع النحاة ليس حجة عليه. نعم إذا قيل ليس له رأي في ذلك - إذ لو كان لذُكر كما ذُكر رأيه في الآية - سلم الرد.

ويمكن أنْ يُضاف إلى ما سبق في الإشكال على ابن الطراوة:

الف ـ أنّ التقدير الذي ذهب ابن الطراوة إليه يمكن ملاحظته في الآية ((هم أشدّ))، ولا يمكن ملاحظته في ((يعجبني أيُّهم قائمٌ))، لأنّ التقدير عليه يكون: هم فاضل، فلا تطابق بين المبتدأ والخبر. أمّا الآية الكريمة فإنّ الخبر فيها أفعل تفضيل مفرد، وهو يلزم حالة واحدة، ولو كان المفضل جمعاً.

ب ـ إذا كانت ((أيّ)) تدلّ على بعض ما تضاف إليه معنى كما ذُكر، فالأحرى أنْ يكون صدر الصلة الذي يعود عليها مناسباً لها في المعنى فيكون ضميراً مفرداً، كما هو الحال في الأمثلة المصرّح فيها بالمضاف إليه والعائد ((يعجبني أيُّهم هو فاضل)). وعلى رأي ابن الطراوة يجب أنْ يكون الضمير العائد ((هم)) الذي أعربه مبتدأ، فلا تناسق بين العائد ومعنى ((أيّ))،لأن العائد جمع ومعنى ((أي)) المضافة تدل على الجزء.

وتقدير ابن الطراوة يؤكد حقيقة لا يمكن الإغماض عنها، وهي أنّ بعض النحاة يحاول إظهار مقدرته على التوجيه والتقدير وإخضاع النصوص للقواعد أكثر من الالتفات إلى تناسب المعنى من جهة، وإلى ملاحظة انطباق هذا التوجيه مع بقية الأصول والقواعد من جهة أخرى. فالأمر الذي يشغل باله ويسيطر على فكره، ويهيمن على تصوراته للمسألة هو تخريج هذا المورد فقط وقد يغفل نتيجة لذلك عن أمور أخرى كما مرّ.

ويبدو أنّ ابن الطراوة كان مولعاً بذكر آراء تخالف ما تعارف عليه النحاة، فذهب إلى آراء في مسائل خالف فيها بقية النحاة فلامه بعضهم على ذلك. (السيوطي، بغية الوعاة، ٦٠٢/١). وهذا لا يعني أنا ندعوا إلى تجميد الفكر، ولا تكرار ما قرّره القدماء، بقدر ما نرى أنّ هدف الباحث ينبغي أنْ لا يكون إبراز شخصيته إلى الوجود، فيطرح رأيا لا يستند إلى دليل متقن. فتكرار ما قاله غيره خير من قول بغير هدى.

متى تكون أيّ مبنيّة:

لم يرد في كتب المتقدمين من النحاة اختصاص بناء ((أيّ))بحالة إعرابية معيّنة. وهذا يعني أنّها تأخذ حالة البناء في الاستعمالات الإعرابية كلها سواء كانت في حالة رفع أو نصب أو جرّ. قد ذكر ابن إياز أنّ النقيب ذكر في أماليه أنّ بنائها مخصوص بغير حالة الجرّ. بعبارة أخرى أنّها في حالة الجرّ لا تكون مبنيّة. وقد رُدّ ذلك ببيت الشاهد ((فسلّم على أيُّهم أفضل))، فقد بنيت على الضم وهي في حالة الجرّ. (ابن أم قاسم، ٤٥٠/١؛ الأشموني، ١/ ١٦٧). ولا أدري كيف استنبط النقيب هذا الحكم، ولا توجيهه للبيت. ولم استطع الوقوف على اسم النقيب هذا من كتب التراجم، لأنّ ما ورد فيها ممن سُمّي بالنقيب لا يناسب تاريخُ وفاته تاريخَ وفاة ابن إياز، لأنّ تاريخ وفاتهم بعد وفاة ابن إياز.

والذي يلفت النظر أنّ محقق كتاب ((توضيح المسالك)) ذكر في الهامش أنّ المراد بالنقيب السيد المرتضى، وأنّ المراد بالأمالي هو كتاب الأمالي المعروف، وذكر أنّه طبع مراراً. ولنا على تعليق المحقق المختصر ملاحظتان:

الأولى: أنّ السيد المرتضى لم يُعرف في كتب التراجم بالنقيب، وإن كان نقيباً للطالبيين ببغداد.

الثانية: لم استطع رصد هذا الرأي في أماليه رغم مراجعتي لها مرتين. يضاف إلى ذلك أنّ محقق الكتاب رغم إشارته إلى أمالي السيد المرتضى اكتفى في توثيق النقل والنص بالإحالةِ إلى شرح الأشموني الذي ذكر هذا كذلك، ولعله استقاه من ابن أم قاسم. ولم يبيّن المحقق علة عدم الإرجاع والإحالة إلى الأمالي، هل تساهل في ذلك فطلب مصدراً أقرب إليه من الرجوع إلى الأمالي، أم لم يجده في الأمالي فذكر مصدراً غيره، وإنْ كان الأجدر به في الحالة الثانية الإشارة إلى عدم وجوده في الأمالي الذي ذكر أنّه طبع مراراً، وهذا يدلّ على اطلاعه على كتاب السيد المرتضى.

ولا يخفى أنّ الردّ على ما نسب للنقيب إنّما يسلم إذا سلّم النقيب برواية الضمّ لبيت الشاهد، فإنّها تكون حجة عليه. أمّا إذا قبل رواية الجرّ فقط، ولم يقل رواية الضم فإنّ له بحثاً آخر، وهو أنْ يناقش في عدم قبول رواية الضم التي ذكرها جلّ النحاة. وبعد الفراغ من هذا، وعلى أساس ما يصل البحث إليه يناقش النقيب في رأيه هذا.

وخلاصة القول في أيَ أن الذي لا يمكن إنكاره أنّ استعمال مثل ((أكرمْ أيُّهم أفضلُ)) بالضمّ وارد، وجاءت به النصوص الصحيحة، فالآية الكريمة، وبيت الشاهد، وسؤال سيبويه شيخه خير شاهد على ذلك. يبقى الحديث عن إعرابها أو بنائها. والذي يبدو أقرب إلى الصحة والصواب ما قاله سيبويه من أنّها يجوز فيها الوجهان الإعراب والبناء. والذي يقوى هذا الأمر:

ألف ـ أنّ المتأمل في ((أكرم أيهم أفضل)) حالة الفتح والضم يلاحظ معنى واحدا. وهذا المعنى الواحد يحسّه القارئ على قولي سيبويه بإعرابها وبنائها، لأنّها مفعول به في كلا الحالتين. أما علي قول الخليل ومن تابعه فغير متفقين تماما. أليس في تقدير الخليل دليل على تحكيم الرأي الخاص، واخضاع المثال للتقدير والتوجيه حتى يتماشى مع القاعدة المقرّرة ولوي عنق المثال.

ب ـ لقد قرّر علماء النحو لبعض المسائل إعرابين وحالتين، فلماذا لا يكون لأيّ إعرابان كذلك، ما دامت النصوص وردت بذلك.

ج ـ أنّ التقدير هنا خلاف الظاهر، لأنّ الفعل هنا متعدّ بحاجة إلى مفعول به إمّا ظاهر أو مضمر، و((أيّ)) تصلح أنْ تكون مفعوله، وهو ملفوظ، فكان أولى من تقدير مفعول مادام الكلام يحتمل الظاهر. (الأنباري، الأنصاف، ٧١٤/٢).

نتائج البحث:

١- كان بحث سيبويه أكثر البحوث عن ((أيّ)) تحليلاً وعمقاً. وقد شكّلت الأقوال المطروحة فيه نقطة انطلاق لكلّ من أراد ذكر الآراء في المسألة. فهي أوّل ما يطرح من آراء ثمّ يُعرّج على بقية الأقوال.

٢- يمكن القول إنّ رأي سيبويه أقلّ الأقوال إيراداً، وأبعدها عن تكلّف التقدير والتأويل، وأقربها إلى الفهم البسيط.

٣- مال أكثر النحاة إلى رأي سيبويه حتى صار رأي الجمهور. وقد يذكر وحده في المسألة دون ذكر بقية الآراء على الرغم من الموقف الذي وقفه الزجاج والنحاس منه.

٤- أُشير في المقال إلى موارد حصل فيها اضطراب في نسبة الأقوال وتخريجها، ويبدو أنّ السبب في ذلك نقل الأقوال اعتماداً على الذاكرة، أو النقل دون تمحيص وتدقيق للعجلة في إنهاء الموضوع، أو عدم الرجوع إلى منابع متعددة والاكتفاء ببعض المصادر في حالات أخرى مما يدعو إلى عدم مقارنة النصوص بعضها ببعض لاستشفاف ما فيها، أو الاعتماد في النقل على كتاب دون الرجوع إلى كتاب صاحب القول للاطمئنان مما نسب إليه.

٥- يلاحظ عند عرض أقوال النحاة أنّهم حاولوا تعليل كلّ ظاهرة نحوية بغية اخضاعها لما هو مقرر عندهم. فسيبويه يعلّل سبب بناء ((أيّ)). والذي سأل الكسائي يحاول معرفة سبب عدم عمل الماضي في ((أيّ)). وليس المهم أنْ ينسجم التعليل مع أصل الموضوع انسجاماً كاملاً، بل المهم هنا توجيه الموضوع وتعليله.

ملخص المقالة:

اختلفت أنظار النحاة وآراؤهم في ((((أيّ))الموصولة، حتّى قال بعضهم بعدم وقوعها موصولة في كلام العرب. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل تعداه إلى أمور أخرى ترتبط بها، أبرزها حكم ((أيّ)) عند إضافتها وحذف صدر صلتها إذا كان عائدها. فذهب سيبويه إلى كونها مبنيّة على الضمّ في هذه الحالة، بينما ذهب بعض شيوخه إلى كونها معربة، شأنها في ذلك شأن بقية حالاتها.

وقد تعدّى اختلاف النظر فيها مسألة إعرابها وبنائها إلى شرط العامل فيها، وفي أيّ الحالات الإعرابيّة تكون مبنيّة.

وتبيّن من البحث أنّ جلّ النحاة تابعوا سيبويه في ذلك لما فيه من بساطة القول، وبعده عن التأويل والتقدير، وقربه من الفهم اللغوي الصحيح. أمّا بقيّة الآراء فقد تناولها النحاة لاسيّما المتأخرون منهم بالنقد والتضعيف وكأنّها آراء لا تستند إلى دليل محكم. وهذا لا يعني أنّ قول سيبويه لم يتعرض للنقد، فقد خطّأه الزجاج في ذلك.

الكلمات الدليلة: أيّ، **سيبويه، النحاة، العامل في أيّ، صدر الصلة.**

Abstract

Grammarians have expressed various views concerning *'ayyu* (which one), to the extent that some believe that this word is not used as a conjunction in Arabic. This difference of opinion has found its way into other rulings in connection to *'ayyu*, too. The most evident example is the ruling of *'ayyu* where it has been applied as a correlation (*muḍāf*) and the beginning of its elision, which has also been its accrual, has been eliminated. Sībwayh believes that *'ayyu* in this case is based on vowel *u* (*ḍamm*); whereas, some of his teachers know *'ayyu* in this case as in its other cases to be inflected (*mu'arrab*).

The divergence of views regarding *'ayyu* as being basis or inflected has been led to disagreement on factor condition in *'ayyu* and that in which diacritical states it turns into basis.

As a result of this research, it was clarified that most of the grammarians tend toward Sībwayh's viewpoint, which is due to the versatility of his speech, his avoidance of esoteric interpretation and hypothetical imperative, and his closeness to correct lexical comprehension. However, other opinions have been challenged and criticized by the grammarians, especially by the later ones; and this indicates that these opinions have not been relied on a solid proof.

Keywords: *'ayyu*, Sībwayh, grammarians, factor in *'ayyu*, top of elision.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن ام قاسم، الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، دار الحكمة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٤٩هـ.
- ابن عطية، عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، درا الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ابن عقيل، عبدالله بن عقيل العقيلي، شرح الفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٩٦٩م.
- ابن مالك، محمد بن جمال الدين الأندلسي، تسيهل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، درا الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، مكة، دار المأمون، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بي تا.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، اشراف صدقي محمد جميل، بيروت، درا الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، التصريح على التوضيح، القاهرة، درا الفكر، بي تا.
- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الفية ابن مالك، مصر، دار احياء الكتب العربية، بي تا.
- الانباري، عبدالرحمن بن محمد، الأنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الفكر.بي تا
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٠م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبدالحميد، افست قم، انتشارات الهجرة، ١٤٠٣هـ.
- الحمصي، ياسين بن زين الدين العليمي، حاشية الشيخ ياسين علي التصريح، القاهرة، دار الفكر، بي تا.
- الخضري، محمد الخضري، حاشية شرح ابن عقيل، القاهرة، مصطفى الباب الحلبي، ط٦، ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ مدينة السلام، تحقيق د بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مصر، المطبعة الحميدية، ١٣٥٨هـ.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح المغني، مصر، ١٣٠٥.
- الزجاج، أبو اسحق ابراهيم بن السريّ، معاني القرآن واعرابه، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٣٢٣هـ.
- السمين الحلبي، أبو العباس بن يوسف، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، حقيق الشيخ محمد علي معوض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مصر، دار العلم، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- الشمّني، تقي الدين أحمد بن محمد، المتصف من الكلام على المغني، القاهره، ١٣٠٥.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، مصر، مصطفى البابي، ط٢، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- الصبان، محمد بن علي الصبان، الحاشية على شرح الأشموني، مصر، دار احياء الكتب العربية، بي تا.
- الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب القصير، النجف، مكتبة الأمين. بي تا.
- العكبري، ابو البقاء عبدالله بن الحسين، املاء ما منّ به الرحمن، تصحيح ابراهيم عطوة عوض، مصر، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٩هـ- ١٩٩٧م.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار احياء التراث الاسلامي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.

- المدني، السيد علي خان، الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، تحقيق السيد حسين الخاتمي، ط١، ١٣٨٨ش.
- المفتي، محمد بن عز الدين، مصباح الراغب في شرح الكافية، تحقيق عبدالله حمود الشحام، اليمن، مكتبة التراث الاسلامي، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- النحاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، القاهرة، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الوراق، محمد بن عبدالله، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.